

بيان

صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي باسم الاتحاد،
يعرّي وحشية الاحتلال الإسرائيلي ومخالفاته الصارخة للقانون الدولي الإنساني والشرعية الدولية،
بحق أبناء الشعب الفلسطيني

بعد مجاهرة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بانحيازها المطلق وتبنيها الكامل للمشروعات الاستيطانية التهودية في جميع أصقاع فلسطين الشقيقة، لا يبدو مستغرباً أن تقوم حكومة الاحتلال الإسرائيلي بإطلاق العنان لجيشها ومستوطناتها الإرهابيين، للإمعان في ممارساتهم الاستعمارية الوحشية التي لم تقف عند ممارسات القتل والإجرام والتطهير فحسب، بل تعدتها لتنتهك حتى حرمة الأموات، عبر احتجاز جثامين 51 شهيداً فلسطينياً في ثلاجاتها، منذ بدء هبة القدس في تشرين الأول/أكتوبر 2019، في انتهاك شائن وصارخ للقانون الدولي الإنساني، وكل ما يمتّ بصلة للشرائع والأديان السماوية.

إن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ لا تغيب عن ذاكرته، ما قامت به العصابات الصهيونية الإجرامية، بما فيها منظمات الهاجاناه والبالماخ والأرجون الصهيونية، التي لم تمتنع أعمال القتل والإجرام والترويع وكل ما يندى له جبين البشرية فحسب، بل أورثت هذه الوحشية الدموية لقطعان المستوطنين اللاحقة، التي أدمنت ارتكاب المذابح وممارسة مختلف أشكال الاضطهاد والقهر والتعذيب بحق الشعب الفلسطيني الشقيق،

وإذ يندد، باستمرار الاعتقالات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، لآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، بمن فيهم النساء والأطفال وأعضاء من المؤسسات الشرعية الفلسطينية، والظروف غير الإنسانية التي يتعرض لها المعتقلون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، والحرمان من الزيارات العائلية، وخدمات الرعاية الصحية،

وإذ يشيد، بحساسة وصمود الشعب الفلسطيني الشقيق، على اختلاف مشاريه، وحقه الشرعي في الدفاع عن وجوده وأرضه ومقدساته في وجه المستوطنين الغاصبين وعصابات الاحتلال الإسرائيلية، التي تدعمهم في مساعيهم الدنيئة الخبيثة التي لم يسلم منها لا الأحياء ولا الأموات على أرض فلسطين المقدسة،

فإن الاتحاد البرلماني العربي، يدين ويستنكر، بأشد العبارات، الممارسات الإسرائيلية المهيمنة البربرية التي امتنتها قوات الاحتلال منذ دخولها واغتصاها أرض فلسطين العربية، لا سيما أفعالها الوحشية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2019، التي أسفرت عن استشهاد 44 شهيداً وجرح نحو 500 آخرين، مؤكداً أن هذه الممارسات اللاإنسانية، بما فيها مصادرة الأراضي، وتهجير السكان، والتطهير العرقي، وهدم البيوت، والاعتقالات، وتطبيق العقوبات الجماعية، إنما تشكل جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للشرعية الدولية،



ويشجب، أعمال العنف والتخريب المتعمد والفظائع التي ارتكبتها ويرتكبها، المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية في حق المدنيين الفلسطينيين، منها على سبيل المثال لا الحصر، هدم 68 بيتاً ومنشأة في الضفة الغربية والقدس، إضافة إلى اقتلاع وحرق 366 شجرة من أراضي المواطنين في محافظتي نابلس وسلفيت، ناهيك عن مصادرة 3031 دونماً من أراضي المواطنين في الضفة الغربية والقدس، والاعتداء الممنهج على مديرية التربية والتعليم في القدس القديمة، وإغلاق تلفزيون فلسطين لمدة 6 أشهر، وإغلاق المسجد الرصاصي،

ويحذر، "سلطات" الاحتلال الإسرائيلي الغاصبة، من مغبة الإصرار على المضي قدماً في تفعيل المقترحات الأمريكية التي تنتهك قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بأرض فلسطين الشقيقة، لا سيما اعترافها بشرعية المستوطنات الإسرائيلية، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى تفعيل مشروع قانون ضمّ غور الأردن وبعض المستوطنات إلى "السيادة الإسرائيلية"،

ويناشد، مجلس الأمن الدولي، والقوى الفاعلة المحبة للسلم والأمن الدوليين، العمل على تطبيق القرار الدولي رقم 2334 الصادر بتاريخ 23 كانون أول/ ديسمبر 2016، والقاضي بعدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ولزوم الإيقاف الفوري والتام لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة، فضلاً عن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل، من الهجمات العنصرية البربرية لقطعان المستوطنين الصهيانية المدعومين من قبل "سلطات" الاحتلال الإسرائيلي، محذراً بذات الوقت أنّ هذه الممارسات ستؤدي بالمنطقة إلى ردّات فعل لا يستطيع أحد التنبؤ بنتائجها.

ويعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه الكامل والمطلق للشعب الفلسطيني الشقيق، مؤكداً أن واجب الدفاع عن فلسطين وحرمتها المقدسة مسؤولية جميع العرب والمسلمين، وفي مقدمتهم البرلمانيون الأحرار، الذين يؤمنون بالحرية والديمقراطية وقيم المساواة والتعايش السلمي، بين جميع أبناء البشر على اختلاف مشاربهم ومعتقداتهم.

عن الاتحاد البرلماني العربي

الرئيس المهندس عاطف الطراونة

رئيس مجلس النواب

في المملكة الأردنية الهاشمية



بيروت 09 كانون الأول/ ديسمبر 2019